إسكندر الأصبحي

كيف تبدو صورة المجتمع المدني.. وإلى أين يتجه؟

■ لا نستطيع أن نزعم أن المجتمع المدني لدينا قد تبلور واستكمل بناءه.. إنه ببساطة انعكاس لمجتمعنا الانتقالي الذي لا يزال يحث خطاه للانتقال من وضع تقليدي إلى الحداثة.. ومع ذلك نستطيع أن ندعي بتجليات مجتمع مدني تتبدى في الحياة اليمنية الجديدة..

إنها نفس العوامل المؤثرة والدافعة للانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث..

التنمية والتعليم والإعلام.. الانفتاح والتحول الديمقراطي التي يعيشها مجتمعنا اليمني، حسبها أنها تسهم في تبلور ونمو المجتمع المدني..

ولكن قبل أن نبدأ في مناقشة هذا الموضوع هل اتفقنا على ماذا نعني بالمجتمع المدني؟

إن مصطلح المجتمع المدني والذي راج استخدامه عالمياً وعربياً منذ ثمانينيات القرن الماضي وعلى نحو واسع ما زال حتى الآن دون تحديد لمفهوم يتفق عليه في الفكر العربي.. غير أن ذلك لا ينفي وجوده في مجتمعاتنا العربية.. فالمجتمع المدني كمفهوم أو مؤسسات- كما يذهب الدكتور أحمد شكر الصبيحي - يعكس مقولة تاريخية لظاهرة لها وجود حقيقي، متغير في الزمان، وجود يمكن تلمس قسماته العامة، وبهذه الصفة يكتسب المفهوم الملامح التاريخية كما يتميز بالخصوصية في حقبتنا الراهنة، ومن ثم يمكن أن يلبس المفهوم وظائف أيديولوجية ويستثمر لأجلها، أي يكتسي وظيفة تتخطى قيمته ومضمونه الحقيقي..

ولا بأس من إشارات سريعة على شيء من تباينات مفهوم المجتمع المدني في بلادنا العربية.. فهذا الدكتور محمود عبد الفضيل في دراسة له بعنوان «ملاحظات أولية حول بنية وأزمة المجتمع المدني في البلدان العربية» يورد تعريفاً للمجتمع المدني على أنه «مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزاً وسيطاً بين العائلة، باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى»..

فيما يذهب الدكتور محمد عابد الجابري إلى أنه «المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة: البرلمان والقضاء المستقل والأحزاب والنقابات والجمعيات».. وجاء في تقرير التنمية البشرية «اليمن» ١٩٩٨م - أنه يمكن تحديد مفهوم المجتمع المدني بأنه: «مجمل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تتصف بأنها غير حكومية، غير هادفة للربح، طواعية الانتماء، وتمارس الديمقراطية في إطارها المؤسسي.. ويشير هذا المفهوم -وفقاً للتقرير- إلى كل من الأحزاب والنقابات العمالية والمهنية، والجمعيات الخيرية والثقافية والعلمية، والاتحادات، ومراكز الأبحاث وحقوق الإنسان والأندية الرياضية..».

ففيما جاء التعريف الأول متضمناً ما هو تقليدي إلى جانب الحديث، اتسع تعريف الجابري ليشمل أيضاً البرلمان والقضاء المستقل.. بينما التعريف الأخير اقتصر على الأحزاب والنقابات و.. إلخ مما جاء، بل إن هناك من التعريفات التي تخرج الأحزاب من مفهوم المجتمع المدني، وأياً كان الأمر فحضور منظمات المجتمع وفعالياتها يعني أن هناك بديلاً للتكوينات الإرثية التقليدية كالقبلية والعشائرية والجهوية والطائفية..

ووفقاً لـ «ليرنر» فإن «المجتمع التقليدي هو مجتمع غير مشارك، فهو يقسم الناس عن طريق القرابة الى مجتمعات معزولة بعضها عن البعض ومعزولة عن المركز».. أما المجتمع المدني فالعلاقات فيه تتمركز حول علاقات المواطنة وتتركز فيها، فحسب علاقات المواطنة أنها مدنية، طوعية، تعاقدية، حقوقية، مساواتية..

○ ○ ○

نأتي الى واقع المجتمع المدني في بلادنا.. لنلقي نظرة طائر على هذا الواقع..

إذا ما اتفقنا على أن العمل الأهلي يقابل المجتمع المدني، أو يستوعبه هذا الأخير معنى ومبنى.. فإن تراثنا العربي الإسلامي عرف نظام الأوقاف والذي أسهم في التعليم وبناء المساجد وسواهما من الأنشطة والخدمات.. وفي الوقت الذي انحسر هذا السلوك أو كاد ينتهي في مجتمعاتنا العربية، نراه يتحرك في المجتمعات الغربية.. مدارس وجامعات وسواها من المؤسسات الأهلية..

نحن مانزال نخلط بين ما هو أهلي وما هو خاص.. فنقول صحف أهلية.. ومدارس أهلية.. وجامعات أهلية.... إلخ وهي ليست إلا خاصة تهدف إلى الربح.. بينما المؤسسة الأهلية مدرسة أو جامعة وسواهما أهم ما تتسم به أنها لا تهدف إلى الربح.. تمويلها نتيجة تبرعات الأهالي والمؤسسات.. وغرضها خدمة المجتمع..

لعل ما يسمى «القطاع الثالث» الذي يطلق على المجتمع المدني ينطبق على هذا القطاع الأهلي..

ولكن المفهوم يتسع.. أحزاب، نقابات، اتحادات، جمعيات،.. إلخ.. دعونا نتفق على ذلك.. فبعض الدارسين يذهبون إلى أن اليمن عرفت منظمات المجتمع المدني في فترة مبكرة تعود إلى الثلاثينيات من القرن الماضي من خلال منظمات كانت تعمل تحت الأرض في إب وصنعاء وعدن، وشهدت أربعينيات القرن الماضي ميلاد أحزاب كالرابطة، والأحرار، والبعث.. وهناك من يذهب إلى أن معرفة اليمن بالمجتمع المدني تعود إلى ما قبل ذلك التاريخ بكثير.. أي إلى نهاية القرن التاسع عشر عندما أنشئت أول غرفة تجارية في عدن..

وفيما شهدت فترة ما بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، والاستقلال ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م، بروز العديد من الجمعيات والنقابات والاتحادات.. لم يظهر إلى العلن سوى حزبين خلال الفترة الشطرية الحزب الاشتراكي اليمني في عدن والمؤتمر الشعبي العام في صنعاء.. وبقيام الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠م مقترنةً بالتحول إلى الديمقراطية كان الميلاد الحقيقي للمجتمع المدني.. ولكن ما العوامل أو الشروط التي يتعين توافرها لنمو المجتمع المدني؟

هناك ثلاثة عوامل أساسية في هذا الجانب وفقاً للباحثين، يمكن الإشارة إليها كما يلي:

١- الإطار القانوني السياسي:

وذلك من خلال الدستور الذي يقر التعددية السياسية والحزبية، وحرية تكوين منظمات المجتمع المدني، وحماية الحريات وحقوق الإنسان ،ومن خلال القوانين المنظمة لذلك..

٢- الإطار الثقافي:

لا قيمة للهياكل والمؤسسات في غياب الثقافة المواتية للمجتمع المدني.. ومن غير الممكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكون ذات فاعلية دون أن يتوافر لها الإطار الثقافي الذي يسهم في ترسيخ قيم الديمقراطية..

٣- الإطار الاقتصادي - الاجتماعي:

ويتمثل هذا الإطار في «تحقيق درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي كأساس لابد منه لتوليد المجتمع المدني».. فهناك علاقة ارتباط كما يذهب بعض علماء السياسة والاجتماع بين التحول إلى الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، فالعنف السياسي منخفض في النظم الديمقراطية نظراً لوجود مؤسسات المجتمع المدني وسيطة تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتضبط الصراع الاجتماعي..

وفي هذا السياق يقول روجيه جارودي: «للمرة الأولى في التاريخ تسير متطلبات النمو الاقتصادي والتقني ومتطلبات الديمقراطية والتنمية الإنسانية في اتجاه واحد، لأن التفتح الكامل لما هو ذو طابع إنساني في الإنسان، أي القدرة على الإبداع، تصبح الشرط الأساسي، أكثر فأكثر، للنمو الاقتصادي والتقني».

صورة المجتمع المدني

كيف تبدو صورة المجتمع المدني اليوم في اليمن؟

.. لم يكن المجتمع المدني إلا أحد أبرز مظاهر الدولة المدنية الحديثة والتي تقوم على سيادة القانون.. ولما كان النظام السياسي اليمني يقوم على التعددية السياسية والديمقراطية والتنافس السلمي على السلطة وتداولها سلمياً من خلال الانتخابات الدورية التعددية والحرة.. فقد ضمن الدستور الحق في التنظيمات السياسية والنقابية والمهنية والثقافية والاجتماعية.. وتنظم القوانين ممارسة هذه الحقوق والمتصلة بالمجتمع المدني..

ويمكن أن نطل على صورة المجتمع المدني اليمني القائم من خلال ما يلي:

١- الأحزاب السياسية:

يعمل في الساحة الوطنية ٢٢ حزباً سياسياً هي المسجلة رسمياً لدى لجنة الأحزاب وفقاً لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية.. تمارس أنشطتها بكل حرية، وتشارك في العملية السياسية.. وتأتي مشاركاتها في الانتخابات على أساس تنافسي وبرامجي كواحدة من أبرز تجليات الممارسة الديمقراطية التعددية.. وشكلت انتخابات سبتمبر الماضي -الرئاسية والمحلية- بما شهدته من تنافس جاد وبما اتسمت به من شفافية ونزاهة تحولاً مشهوداً وذا دلالة عميقة في التطور الديمقراطي اليمني..

٢- المنظمات غير الحكومية:

تعد هذه المنظمات إحدى تجليات المجتمع المدني والتي أخذت تؤدي دورها في تنظيم المجتمع اليمني على أسس حديثة.. وأصبح عددها يزيد عن ستة آلاف منظمة تتعدد مجالات عملها بين منظمات مهنية ونقابية وتعاونية وخيرية وثقافية وزراعية وحرفية وسكنية وأندية وجمعيات صداقة وإخاء.. إلى جانب منظمات دفاعية عن الحقوق وتمكين المرأة والتوعية القانونية... إلخ.

وتجدر الإشارة إلى المنظمات غير الحكومية عبر- الوطنية أو العالمية، خاصة أن لها دوراً مؤثراً في المنظمات غير الحكومية الوطنية..

فهذه المنظمات العالمية «لا تنشأ من قبل الدول الوطنية، وإنما من قبل مجموعات معينة من الأفراد المتطوعين، أو من قبل قوى اجتماعية معينة ليست تابعة رسمياً لأية دولة وطنية» وتقوم بوظائف اجتماعية بالغة الأهمية، ويزيد عددها على مستوى العالم عن ٢٦ ألف منظمة.

هذه المنظمات عبر - الوطنية تخضع للنظام القانوني للدول وقوانينها الخاصة بالتعاون الدولي.. وعلى الرغم «مما بلغته من قوة وتنوع فإنها تظل بحاجة إلى مساعدة الدول ودعمها ولا تستطيع أن تتطور من دون ذلك» وفي كل الأحوال لا تملك القدرة على منافسة الدول ندا لند، ولا تشكل في النهاية سوى أداة للضغط..

ومع ذلك فإن المنظمات غير الحكومية العالمية «تؤثر في العلاقات السياسية الداخلية بين الدول بتجاهل الحكومات الوطنية، ويمكن لها أيضاً جمع المعلومات ونشرها عبر الاستعمال المباشر لوسائل الإعلام من أجل تشكيل الوعي الوطني والدولي وتنميته، وبالتالي تجنيد فعال للأفراد ودعم الشبكات عبر عمليات تفاعل وحوار اجتماعي يومي ويؤدي هذا كله إلى فتح فضاءات جديدة للمشاركة السياسية، وفي هذه الحالة تفقد الحكومات دورها التقليدي باعتبارها الممثل الوحيد للذين تحكمهم، وهذا اضعف جزئياً إدعاءاتها المشروعية» (كتاب: السيادة والسلطة - الآفاق الوطنية والحدود العالمية - مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٦م)..

وتقدم هذه المنظمات العالمية غير الحكومية دعماً للتنمية في الدول النامية أكثر مما تقدمه الأمم المتحدة، ويشير تقرير حول ما رصدته هذه المنظمات لمساعدة الدول النامية عام ١٩٩٢م إلى رقم بلغ مليارين و٨٠٠ مليون دولار، وهو رقم يفوق ما حوّله نظام الأمم المتحدة إلى هذه الدول.. فحسب بعض هذه المنظمات أنها تمتلك ميزانية أكبر مما يتوافر لدى المنظمات الحكومية الدولية، فمنظمة العفو الدولية وهي منظمة غير حكومية عبر ـــ وطنية تتصرف في ميزانية ومصادر مالية أكثر أهمية بما يملكه مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.. كما أن المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية هذه تملك سمعة ثابتة حول استقلاليتها وتتمتع بمصداقية كبيرة كمنظمة العفو الدولية ومنظمة هبرمان رايتس واتش «أوكسفام».

المستقبل

ونحن على عتبات عام جديد فإن ذلك يغري بالحديث عن المستقبل.. غير أن المستقبل ليس مُنبتاً عن الماضي والحاضر..

المستقبل يصنع الآن..

وما دمنا بصدد الحديث عن مستقبل المجتمع المدني في اليمن ودوره في صنع التحولات الديمقراطية.. فإن المشهد يشع بتفاعلات شتى تجعلنا نطمئن إلى مستقبل أفضل للمجتمع المدني في بلادنا.. ودور أشمل وفعّال في التحول الديمقراطي والتنمية..

من إشعاعات المشهد ما أفضى به التحول الديمقراطي والتنمية والتعليم والإعلام إلى جانب الانفتاح السياسي وآتى ثماره في الحياة اليمنية الجديدة.. كانت تجليات المجتمع المدني واحدة من هذه الثمار الطيبة..

وفي أجندة المستقبل إصلاحات واسعة سياسية واقتصادية وتشريعية.. وبرامج تنمية اقتصادية واجتماعية واعدة باختصار مسافات التنمية..

وفي المشهد تتعزز ثقافة المواطنة.. وتتكرس الثقافة الديمقراطية.. الثقافة المدنية..

في المشهد أيضاً يتجلى مجتمعنا وهو يحث الخطى بوتيرة متسارعة نحو التحديث.. بثقة واقتدار يمضي في الانتقال إلى المجتمع الحديث.. تنحسر فيه سمات المجتمع التقليدي، وتتجلى سمات المجتمع المدني..

وكل ذلك.. لابد أن يكون له دور مؤثر في مستقبل أفضل وأرقى للمجتمع المدني اليمني ودوره في الديمقراطية والتنمية..

المستقبل يأتي أكثر إشراقاً.. بتعميق الممارسة.. بالبناء على ايجابياتها.. وتصحيح أخطائها.. بإبداع آفاق جديدة.. بالتفاعل الخلاق.. بتكريس الثقافة الديمقراطية.. الثقافة المدنية.. ثقافة المواطنة..

وهذا ما نرجوه.. وما يتعين أن نتوافر من أجل أن يأتي أكثر إشعاعاً وإبداعاً..

■ حضور منظمات المجتمع المدني يعني أن هناك بديلاً للتكوينات الإرثية التقليدية

■ العلاقات في المجتمع المدني تركز حول علاقات المواطنة والتي هي مدنية طوعية ، حقوقية ومساواتية

* ورقة عمل قُدمت إلى ندوة «قراءة لملامح اليمن الجديد في ظل قيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح» التي نظمتها مؤسسة الجمهورية للصحافة والطباعة والنشر في صنعاء يوم الخميس ٢١ ديسمبر ٢٠٠٦م.

الحركات الإسلامية..

الطريق للحكم عبر التطرف!

عبدالقادر سعيد ناجي

■ ظل ترديد شعار «الإسلام هو الحل» هو الغطاء الذي تدثرت به الحركات الإسلامية في بعض البلدان العربية والإسلامية من أجل تحقيق أهدافها في القفز إلى السلطة والتشبث بها وطرحت تلك الحركات ما يعرف «بالإسلام السياسي» بديلاً جاهزاً للأنظمة القائمة متبعة منهجاً مبرمجاً من الدعاية الغوغائية التي تستهدف التضليل والتغرير بالبسطاء من الناس والتأثير عليهم بخطاب ديني يتخذ من «الإسلام» شعاراً لدغدغة عواطفهم ومحاولة استقطابهم إلى صفوف تلك الحركات وكسب التأييد لها.. لهذا لم يكن مستغرباً أن يمتزج ذلك الخطاب «الديماغوجي» بالحديث عن محاربة الفساد والمطالبة بالإصلاحات السياسية والديمقراطية ومكافحة الفقر والقضاء على البطالة.. وهي عناوين براقة ومخادعة للكثيرين الذين تسعى تلك الحركات لاستهدافهم في حين يؤكد الواقع عجز تلك الحركات وعدم قدرتها وفشلها في تحقيق أي شيء مفيد للناس سواءً فيما يتعلق بإدارة شؤون الدولة وعلاقاتها مع الآخرين أو إنجاز أي من تلك الشعارات في الواقع العملي نظراً لانعدام الخبرة العملية والعلمية والتأهيل اللازم لدى كوادر تلك الحركات في القيام بذلك وعدم معرفتهم بمتطلبات الحكم وأيضاً لغياب الرؤية البرامجية السليمة والواعية التي تستوعب المتغيرات أو تتعامل بكفاءة مع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأمني والعسكري وبكل أبعاده الداخلية والخارجية أو تعقيداته.. ويعتقد هؤلاء بأن التعامل مع قضية الحكم بأساليب «الدروشة» و«الضجيج الصوتي» هي الطريقة المثلى للتصدي للقضايا ومعالجتها.. في حين تبدو قضية الحكم مسألة ليست سهلة وترتبط بتلبية احتياجات المواطنين وصيانة المصالح الوطنية..

ولكن في تصور هؤلاء في الحركات الإسلامية فإن خيار اللجوء إلى التطرف في الأفكار والتصرفات وحتى في الخطاب السياسي والإعلامي يمثل التكتيك الصائب الذي يمكن ان يحقق الأهداف المنشودة لهم.. وحيث يقترن بممارسة الإرهاب النفسي والفكري على الخصوم والمناوئين سواءً في الداخل أو الخارج، وهم يتماثلون في نهجهم التكتيكي ذلك مع نفس النهج الذي ظلت تنتهجه الحركة الصهيونية في ممارسة الإرهاب والضغط على كثير دول العالم من أجل تحقيق الأهداف الصهيونية.. وتماماً مثلما اتخذت الحركة الصهيونية شعار «معاداة السامية» في وجه خصومها وإرهاب الآخرين ممن يمتلكون الشجاعة في المجاهرة برفع أي صوت مناهض للصهيونية أو ينتقد إسرائيل وتوجهاتها العدوانية واطماعها التوسعية من أجل قمعهم وجعلهم عبرة لغيرهم.

فإن الحركات الإسلامية هي الأخرى ظلت تقدم نفسها للآخرين بأنها دون غيرها هي الحاملة للواء الإسلام والمبشرة برسالته والمدافعة عنه في حين ان الممارسات على أرض الواقع للمنتمين إليها تغاير ذلك تماماً وتبرز حالة من الوصولية الانتهازية والشيزوفرينا السياسية التي لاتضع للمبادئ أي اعتبار وتكيفه في إطار مفهومها لما تسميه بـ«فقه المصالح» الذي ترى بأنه يمكنها من القيام بأي تصرف يخالف الدين وحتى القيم والأخلاق والمبادئ الإنسانية.. فالمصلحة لدى هذه الحركات مقدمة على ما عداها والمهم هو الوصول إلى كراسي السلطة مهما كان الثمن وأياً كانت الوسيلة التي تحقق هذه الغاية أو النتائج الكارثية التي تترتب على وجود تلك الحركات في السلطة وممارستها لشؤونها بنهج متطرف ورجعي وفي ظل افتقاد أي خبرة أو قدرة أو كفاءة.